

## مناسبة

يحيي الكثير من المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية الى جانب «الحكومات» اليوم العالمي لمكافحة الفساد. في هذا اليوم تسوّق «أدبيات» تعزز الفساد أكثر مما تحفّز على مكافحته وتجرّمه. لذلك قصد الأكاديمي، وزير المال الأسبق، جورج قرم، أن تكون محاضرتة في هذا اليوم في الجامعة الأنطونية بمثابة دعوة إلى نبذ كل «الأدبيات» الهادفة للنيل من الدولة باعتبارها شر مطلق، في مقابل اعتبار أن الخير المطلق يمكن في القطاع الخاص

## جورج قرم: عدنا إلى عصر ما قبل الثورة الفرنسية

فراس ابو مصلح

تحييي كرنفال «اليوم العالمي لمكافحة الفساد» منظمات من المحترفين، ممولة من حكومات أجنبية، تطلق على نفسها اسم «منظمات غير حكومية»، أو «منظمات المجتمع المدني». يختص بعض هذه المنظمات بـ«مكافحة الفساد» في القطاع العام، فتحتج «الأدبيات الدولية» التي تشيطن الدولة، «مؤسسة الشعب الكبرى»، وتدعو إلى تقليص دورها في إدارة المجتمع، لمصلحة القطاع الخاص. وسط مهرجان الاتجار بالشعارات وتمثيل المصالح الأجنبية، أمكن إيجاد واحة ذات مناخ مختلف، في محاضرة القاها الأكاديمي والوزير السابق، جورج قرم، في الجامعة الأنطونية في بعداء، تناول فيها موضوع الفساد: الثورة الفرنسية «خط فاصل»، جعل الشعب صاحب السلطات، وأجهزة الدولة في خدمة المواطن الذي عليه واجب محاسبتها، بحسب قرم. الرهان إذاً على مؤسسات عامة تمثل المصلحة العامة، لا مصالح الأفراد والحكومات الأجنبية والشركات العابرة للحدود الوطنية.

مجتمعاتنا فقدت المعيار الأخلاقي، فأصبحت أخبار الفساد موضوع تسلية عند الجمهور الذي بات يعاني من «ثقافة متناقضة» تجمع «الإعجاب والشجب» لهذه الظاهرة. فالفساد ليس «مرضاً» أو «ثقافة» مجردة، بل هو جزء عضوي من بنية اجتماعية، سياسية

### «مشكلة أصحاب المليارات عالمية»



«إنشاء الشركات المساهمة كان أكبر بدعة غيرت المجتمعات الأوروبية، وقلبت علاقاتها الاجتماعية»، يقتبس قرم قول أحد المؤرخين الأوروبيين. المواطن ضعيف أمام هذه الشركات. حاول قضاة أوروبيون مقارعة الفساد المستشري، فأسسوا جمعية سموها «الأيادي النظيفة».

أبعد هؤلاء القضاة «المزعجون»، وكُفّت أيديهم عن كثير من الملفات. قرم «تمسك بالمادة 15 حول حقوق المواطن»، التي تنص على الحق بمحاسبة الفاسدين من الموظفين، مع إضافة التكملة الضرورية: «محاسبة

المفسدين»، ولا سيما «الشركات العملاقة» صاحبة النفوذ الكبير. وعلى «مكافحة الفساد» أن تستند إلى مؤسسات الدولة، كالتفتيش المركزي وديوان المحاسبة ومجلس شوري الدولة.

«سلطة اقتصادية وإدارية» مطلقة. كان شائعاً «بيع الوظيفة العامة»، أي دفع مبلغ كبير للملك مقابل الحصول على إقطاع، فيفرض الـ«شاري» ضرائب «عشوائية» على الرعية ليسترد المبلغ الذي دفعه للملك. فجاءت الثورة على الملك رفضاً لهذه الضرائب العشوائية.

واقصادية، فلا يستقيم الكلام عليه دون الحديث عن «الإفساد»، يشرح قرم، ويغوص في تاريخ أوروبا قبل الثورة الفرنسية، حين كان الملك يعين الموظفين العامين على أساس الولاء لشخصه، ويوزع المنافع والأرض، أساس الثروة، للإقطاعيين، فيشتري ولاءهم، ويمارس



الضريبي العثماني سبباً أساسياً لانحطاط السلطنة. وعن الحروب في جبل لبنان في ظل السلطنة العثمانية، يقول قرم إن الأسباب الحقيقية لم تكن قط طائفية، بل صراع العائلات الإقطاعية على الحصص والنفوذ (الذي غذته القوى الاستعمارية).

وكان في السلطنة العثمانية نظام مماثل، ودائماً بحسب قرم. فالسلطان «ظل الله على الأرض»، والنظام مبني على تحصيل الضريبة الأميرية». كان الولاة مسؤولين عن التحصيل، يوكلون لهذا الغرض العائلات ذات النفوذ. وكانت العشوائية نفسها في النظام

سريعة، وإعلان حالة الاستنفار لتوفير كل مستلزمات حماية النازحين والمواطنين اللبنانيين. وأعلن الجيش اللبناني استعدادة للمساعدة في تغليف الخيم وتوفير التدفئة وحاجات إضافية للتخفيف من المعاناة في الطقس العاصف. إلى ذلك، وجه النائب سامي الجميل نداءً إلى الوزارات والأجهزة المنوطة بها حماية الناس من تداعيات العاصفة المقبلة على لبنان، وتحديداً وزارات الداخلية، الأشغال العامة، الدفاع، الطاقة والمياه، الاتصالات والشؤون الاجتماعية والصحة، مناشداً إياها التحرك بأقصى سرعة ممكنة لتشكيل خلية أزمة وغرفة طوارئ بخصص لها خط ساخن يعم على مختلف وسائل الإعلام للاستجابة لنداءات الناس. على صعيد آخر، حذّر تجمع مالكي الأبنية المؤجرة من حصول كارثة جديدة شبيهة بكارثة فسوح بسبب العواصف القوية المتوقعة. وقال في بيان إن «المعطيات التي نجم عنها يومياً عن مبان مهددة بالانهيار تدفعنا مجدداً إلى الخوف من احتمال حصول انهيارات جزئية لمبانٍ قديمة في بعض المدن والبلدات».

بين البلديات والقوى الأمنية بهدف مساعدة المواطنين أثناء العواصف الثلجية والاستعانة بأصحاب الجرارات الخاصة لجرف الثلوج وتنظيف القنوات في البلديات منعاً للفيضانات. من جهته، أعلن محافظ النبطية القاضي محمود المولى حال الاستنفار العام في القرى والبلدات في محافظة النبطية استعداداً لمواجهة التطورات، داعياً رؤساء الاتحادات البلدية والبلديات والمخاتير والدوائر الرسمية والقطاعات الصحية والطبية ومصالح الأشغال والكهرباء والمياه ووحدات ومراكز الدفاع المدني في المحافظة، إلى وضع كل إمكانياتهم وقدراتهم لمساعدة الأهالي والمواطنين. وشدد على ضرورة الفتح السريع للطرق التي قد تقفل بفعل السيول أو الردميات أو الثلوج وتوفير المواد الأولية ومادة المازوت للمناطق المرتفعة بصورة خاصة. مساعدة النازحين السوريين لمواجهة العاصفة، تحدث عنها وزير الشؤون الاجتماعية وائل أبو فاعور، في مؤتمر صحافي أمس أشار فيه إلى الاتفاق مع الجهات المانحة على القيام بإجراءات

## استنفار «بيانات» يسبق العاصفة

### تقرير

فانت الحاج

عشية العاصفة المرتقب أن تضرب لبنان في الساعات المقبلة والمتوقع استمرارها 4 أو 5 أيام، تسابقت الأجهزة المعنية على إعلان الاستنفار العام، واعدة برفع جاهزيتها ووضع كل إمكانياتها في خدمة المواطنين وسلامتهم العامة. المسؤولون دعوا الناس إلى التقيد بتعليمات القوى الأمنية ورجال الدفاع المدني والإطفاء الذين أكدوا أنهم سيكونون على الطرق مع بدء العاصفة.

ما عدا ذلك لم يفعلوا شيئاً. بمعنى ما، بدا الاستنفار «كلامياً» لا أكثر ولا أقل، وكشف عن حجم العجز الذي قد يكبد المواطنين حياتهم وسلامتهم. أمس، عقدت لجنة التنسيق الوطنية لمواجهة الكوارث والأزمات اجتماعاً استثنائياً طالبت فيه البلديات في المناطق كافة بتفعيل إجراءات الحيطة والحذر والسلامة العامة. كذلك طلبت من أهالي الطلاب متابعة وسائل الإعلام لمعرفة ما سيصدر عن وزارة التربية بهذا الخصوص. وهنا علمت «الأخبار» أنّ الوزارة ستعلن بين السادسة والثامنة من مساء كل يوم

التدابير المناسبة الخاصة بالمدارس في كل منطقة، بناءً على معطيات الأرصاد الجوية. اجتماع لجنة الكوارث عقد برئاسة الأمين العام للمجلس الأعلى للدفاع اللواء محمد خير، وحضور المديرين العامين للوزارات المعنية. وقد وضع المجتمعون، بحسب بيان صادر عن الاجتماع، خطة لتعزيز آلية التبليغ وتحذير المواطنين ومواجهة العاصفة للحوادث دون تكبد خسائر ووقوع أضرار.

وتحسباً للعاصفة المنتظرة، طلب المدير العام لهيئة «أوجيرو» عبد المنعم يوسف، في مذكرة إدارية إلى الوحدات المعنية في الهيئة، اتخاذ كل الإجراءات لضمان استمرارية خدمات الهاتف والإنترنت على الشبكة الهاتفية الثابتة، بغية توفير التخابر الهاتفي على كل الأراضي اللبنانية، والقيام بالإصلاحات اللازمة للأعطال التي قد تطرأ، فضلاً عن التنسيق مع شركات الخلوي في هذا الإطار. المحافظون في المناطق تابعوا هم أيضاً الموضوع، فترأس محافظ الشمال لجنة إدارة الكوارث في سرايا طرابلس، حيث دعا القوى الأمنية

ورؤساء المصالح والإدارات إلى تحمل كامل المسؤولية، مطالباً الرئيس الإقليمي لوزارة الأشغال في الشمال بتوفير أليات كبيرة وصغيرة لفتح الطرقات الرئيسية والفرعية في القرى الجبلية بعد تساقط الثلوج وتمنى على رئيسة دائرة التربية في الشمال «الطلب من مديري المدارس اتخاذ القرار المناسب بشأن إقفال المدارس في المناطق، حيث تهدد العاصفة سلامة الطلاب». وفي مكتب قائمقام كسروان جوزف منصور، عقد اجتماع لتنسيق التعاون